مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.٢ حزيران ٢٠١٧: ص ص٣٧٢-٣٩٨
DOI: 10.21928/juhd.20170610.15, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤*

أ.م.د. أيسر ياسين فهد
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة العراقية

م.د. أحمد محمد جاسم
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الفلوجة

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل طبيعة وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى العراق خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٣ و٢٠١٤ مع الاشارة الى اهميتها في تنويع مصادر الدخل والتقليل من مخاطر الاعتماد المفرط على الايرادات النفطية التي تتجاوز ٩٧٪ من اجمالي الايرادات العامة.

بينت الدراسة ان عدم وجود استراتيجية مرسومة مسبقاً وواضحة في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية حال دون جعل الاقتصاد العراقي مناخاً ملائماً لجذب الاستثمارات أو توجيه التي دخلت نحو القطاعات التي ممكن ان تساهم في تحقيق تنمية حقيقية من خلال مساهمتها الفعلية في تكوين رأس المال والى ارتباطاتها الامامية والخلفية بباقي القطاعات.

الكلمات المفتاحية : التنويع، المناخ الاستثماري، الاقتصاد العراقي.

Abstract

This study aims to analyze the nature and volume of FDI inflows to Iraq during the period between 2003 and 2014 with reference to its importance in diversifying sources of income and reduce the risk of over-reliance on oil revenues, which exceed 97% of total public revenues.

The study showed that the lack of pre-drawn strategy and prevented in attracting domestic and foreign investment without making the Iraqi economy a favorable climate to attract investment or directing those investment which entered to the sectors that are capable to contribute to the achievement of a genuine development through their effective contribution to capital formation and to its connections with the front and rear rest sectors.

Keywords: Diversification, investment environment, Iraqi economic.

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الرابع لجامعة التنمية البشرية/نيسان ٢٠١٧

المقدمة

تتوقف جاذبية اي اقتصاد للاستثمارات المحلية والاجنبية على تكامل مجموعة من العوامل الاساسية والمترابطة فيما بينها حيث ان بعض هذه العوامل اقتصادية صرفة أو تسويقية والبعض الأخر يعود الى السياسة الاستثمارية المرسومة وتوفر اليد العاملة المؤهلة والقدرة على التحكم في التقنيات الحديثة والمناخ القانوني والتشريعي المعتمد بالاضافة الى عوامل ترتبط بتوفير المناخ الامني الملائم للاستثمارات. ولا يتحقق كل ذلك الا من خلال توفير بيئة مؤسساتية تنافسية تقدم التسهيلات والتحفيزات الاستثنائية بشكل يفوق تلك المقدمة من غيرها من الدول.

كما نجد ان تحقيق التنويع في مصادر الدخل هو من بين اهم الاهداف التي تسعى الى بلوغه الدول النامية من خلال برنامج التحرير الاقتصادي والسياسي وفتح مجالات الاستثمار امام المستثمرين الأجانب باستثناء بعض القطاعات الاستراتيجية او تلك التي تمس بالأمن القومي. فمن الملاحظ ان الاستثمارات الاجنبية المتجهة نحو العراق تتركز في قطاع المحروقات باعتباره القطاع الاكثر ربح ولا نكاد نجد استثمار اجنبية في القطاعات الحيوية الاخرى وهذا يعتبر فشل ذريع في استقطاب الاستثمارات خارج قطاع المحروقات وبالتالي اصبح من الضروري التنويع في مصادر الدخل القومي من خلال فتح القطاع السياحي، الزراعي، البناء وقطاع الخدمات امام المستثمرين الاجانب مع تطبيق سياسات فعالة تسمح بالتواجد في أسواق عالمية وفق تنوع مبني على إدارة المخاطر والتقليص من دور الدولة.

١- **فرضية البحث:** عدم وجود استراتيجية مرسومة مسبقاً في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية حال دون جعل الاقتصاد العراقي مناخاً ملائماً لجذب الاستثمارات وضعف في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية التي من شأنها تنويع الاقتصاد الريعي العراقي.

٢- **أهمية البحث:** تأتى أهمية البحث من حدة التنافس الذي يشهده العالم منذ بداية القرن التاسع عشر على استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية لما لها من اثر إجابي في جلب المزايا التكنولوجية والتقنيات والمعارف الادارية والتنظيمية الى جانب قدرتها على احداث تغيرات هيكلية نوعية في الاقتصاد الوطني، ولما له من دور هام في تسريع التنمية في عدة مجالات حيوية.

٣- **مشكلة البحث:** على ضوء الاعتماد المتزايد للدول على اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة كرافد مهم لديمومة العملية التنموية، تأتى اهمية التنويع القطاعي في الاستثمارات الاجنبية للخروج من دائرة خطر الاعتماد الشبه كلى على الايرادات النفطية وبالأخص في العراق، حيث يشكل هذا الوضع تهديداً للاقتصاد الوطني. وانطلاقاً مما سبق تتبادر الى اذهاننا الاشكالية التالية: هل التنويع في مصادر الدخل يسهم في تحسين جاذبية الاستثمارات الاجنبية في العراق؟

على ضوء هذا الإشكالية، نهدف من البحث الاجابة على السؤالين التاليين:

- هل التنويع في اشكال القطاعات الاقتصادية ينعكس إيجابياً على جاذبية الاستثمار الأجنبي في العراق؟

- **ماهي اهم الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن ان ترفع من جاذبية الاستثمارية الى العراق وتوجيهها بالاتجاه الصحيح لتقلل من مخاطر الاقتصاد الريعي؟**

٤- **أهدف الدراسة:** تتمثل اهداف البحث في توضيح الدور الاساسي لمختلف السياسات العمومية في خلق ارضية مناسبة ومناخ استثماري مميز يسمح بتحسن المناخ الاستثماري في العراق وزيادة التدفقات المالية الاجنبية اليه. كما نستعرض اهمية اتباع الدولة استراتيجية ملائمة لترويج الاستثمار وتوجيهه بالصورة المطلوبة كإحدى الدعائم الاساسية للاندماج في الاقتصاد الدولي.

٥- **منهجية وهيكلية البحث :** يعتمد في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعرف على حجم واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر. وللإجابة على الاسئلة والالمام بالموضوع من كل جوانبه قسمنا هذا البحث الى أربعة محاور هي كالاتي:

المحور الاول: البيئة الاستثماري، المفهوم والمقومات.

المحور الثاني: التنويع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق

المحور الثالث: الاجراءات المعتمدة للسياسة الاستثمارية

٦- **الدارسات السابقة :** توجد العديد من الدراسات على المستوى العالمي والإقليمي لبحث مسألة الإستثمار الأجنبي المباشر، تميزت هذه الدراسات بالتنوع في طبيعتها ومناهجها المستخدمة، فيما يلي نتطرق لنماذج من هذه الدراسات وذلك بغرض الوقوف على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا المجال.

أ. في دراسة اجراها (**Erwin Hazeveld,2010**) من الجامعة الهولندية بعنوان " Emerging Sovereign Quant Strategy" والتي هدفت لقياس وتحليل إدارة مخاطر الائتمان السيادي على أساس نظرية " The theory of contingent claims analysis(CCA)" بين الباحثين اثر المخاطر السياسية على الاستثمار الاجنبي المباشر واجمالها في نموذج كمي محدد.

ب. دراسة النظرية الاقتصادية للآثار الناتجة على الإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة ترجع إلى بداية الستينات من القرن الماضي نجد ذلك في عمل ماكدوقال(MacDougall, 1960) الذي حاول اختبار توزيع الزيادة الحدية في الإستثمار الأجنبي بطريقة تحليل التوازن الجزئي المقارن. وقد توصل (ماكدوقال، ١٩٦٠) إلى أن تدفق رأس المال الأجنبي يؤدى إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعامل ونقص الإنتاجية الحدية لرأس المال في القطر المضيف. : (1960) G.D.A MacDougall The benefits and costs of private investment from abroad : A theotrical approach, Volume 36, Issue 73.

ت. سالكي سعاد (٢٠١١): دور السياسة االمالية في جذب الأستثمار الاجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير جامعة تلمسان، الجزائر. ركزت هذه الرسالة على الاهمية الخاصة التي يمكن ان تقوم بها السياسة المالية من خلال ادواتها المختلفة وبخاصة من خلال الانفاق العام في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في اثنان من بلدان المغرب العربي (تونس والجزائر) وبينت العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الاجنبي المباشر وقدرتها في جذب الاستثمار وتوجيهه بالصورة المطلوبة عند رسم السياسات الاستثمارية المناسبة بعيداً عن العوامل السياسية والمقيود المسبقة.

١. البيئة الاستثمارية، المفهوم والمقومات

١.١. مفهوم الاستثمار الأجنبي: يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر اهم القنوات الحديثة في حركة رؤوس الاموال الاجنبية نحو الخارج وذلك من خلال تأسيس شركة او شراء كلى او جزئي لوحدات صناعية ،خدماتية او زراعية في دولة اجنبية.

كما تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تقرير الامم المتحدة للتجارة والتنمية «UNCTAD» هو الاستثمار الذي يحتوي على علاقة طويلة الاجل، ويعكس المصلحة الدائمة بين المستثمر ومؤسسة الاستثمار في الدولة المضيفة مع ضرورة الحصول على ما لا يقل عن 10٪ من الأسهم العادية أو القوة التصويتية للمؤسسة في الخارج[١]. وتتفق المؤسسات الدولية جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح[٢].

١.٢. الاستثمار المباشر وغير المباشر: يمكن التمييز بين نمطين من الاستثمار اعتماداً على آلية توظيف تلك الاموال، فيعتبر الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية) الآلات، المعدات...الخ (أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن) وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها[٣]. أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة[٤]. كما

---

[1] UNCTAD, (1998), World Investment Report 1998: Trends and Determinants؛ Geneva

[٢] بلال بوجمعة (٢٠٠٧): **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة الماجستير، جامعة تلمسان، ص ١٩

[٣] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية– ألاطار العام**، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ص ٣٦

[٤] المصدر السابق، ص ٣٦.

عرف صندوق النقد الدولي لاستثمار الاجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر (١٠٪) أو اكثر من أسهم احدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير على إدارة المؤسسة. ومن ذلك يتضح إن الاستثمار الأجنبي هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، ويعني ضمناً إن المستثمر الاجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير في إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده ألام[١].

١.٣. مفهوم البيئة الاستثمارية:- البيئة الاستثمارية وهي البيئة التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار والتي تتيح للمستثمرين ورجال الاعمال امكانية او فرصة استثمار اموالهم في افضل فرصة استثمارية استنادا الى الدراسات المالية والاقتصادية التي تجري من قبل المتخصصين لهذه الفرص وتتأثر البيئة الاستثمارية لدولة ما بما يحيط بها من الدول الاقليمية بما فيها من مقومات مشجعة للاستثمار او عوامل مؤثرة بشكل سلبي على عملية الاستثمار عموما فان ذلك يؤثر في البيئة الاستثمارية للدولة اذ لايمكن ان تكون بعيدة عن التأثر بالمحيط الاقليمي ولاسيما توجد علاقات اقتصادية مع هذه الدول وكذلك فان التأثر والتأثير يصبح متبادل ولكن الدولة الاقوى سياسيا واقتصاديا تكون مؤشرة في الطرف الآخر بشكل اكبر وقد يكون التأثير ايجابي او سلبي وبالتالي فان القرارات السياسية وبالتالي الاقتصادية سيكون لها الاثر الواضح في تنمية الاستثمارات وبما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني. وترتبط البيئة الاستثمارية بصلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، وهي مجموعة المتطلبات الأساسية والتي تشتمل على مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشر البيئة المؤسسية ومؤشر بيئة أداء الأعمال، ومجموعة العوامل الكامنة والتي تشتمل بالاساس على مؤشرات حجم السوق والموارد البشرية والطبيعية وكذلك عناصر التكلفة، واخيراً مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية مثل مؤشري اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي[٢].

إن البيئة الاستثمارية في أي مجتمع تعتبر الدعامة الرئيسة لتطوره ورقيه، لأنها تعمل بشكل رئيسي على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدول وصولاً إلى المسار الذي توصلت إليها الدول المتقدمة، ولكن بالمقابل كي يتحقق ذلك الهدف المنشود لابد من وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي، وبنية أساسية معقولة، وحد أدنى من الرأسمال البشري، وقدر من التطور في القطاع المالي، وبذلك كي تتوفر هذه المطالب المحفزة للاستثمار نكون أمام مفهوم أوسع للبيئة الاستثمارية نطلق عليه بالمناخ الاستثماري ويقصد به :مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

---

[١] باسم عبدالهادي حسن (٢٠٠٩): **العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبي في اطار وضع العراق ضمن المؤشرات الدولية**، بحث مقدم الى مؤتمر هيئة استثمار بغداد الاول.

[٢] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠١٦): **مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٦**، ، الكويت، ص ٢٤-٢٦.

والقانونية والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والإطار القانوني والإداري والمؤسسي الذي يحكم الاستثمارات[1].

ولتقييم المناخ الاستثماري اهمية خاصة تتمثل أهمها[2]:

- **توعية الجهات المسئولة عن تشجيع الاستثمار في الدولة وتعريفها بموقع الدولة ونقاط قوتها وضعفها بشكل تنافسي ومستمر ضمن جغرافيا الاستثمارات الأجنبية في المستقبل.**
- **المساعدة على زيادة قدرة الدولة المعنية على مواجهة المنافسة الدولية في مجال أستقطاب التدفقات الرأسمالية.**
- **المساهمة في صياغة السياسات الاستثمارية الهادفة لتمكين الاقتصاد المعني من امتلاك ميزة تنافسية مستمرة.**

١.٤. اهمية التنويع القطاعي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : يعد التنويع القطاعي في الفرص الاستثمارية من الامور التي تزيد من جاذبية الدول النامية ومنها العراق للاستثمارات ويعزز مكانتها مناطق جغرافية تتنافس عليها كبرى الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين في العالم . ان التنويع في الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الطاقة، الاجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الارباح وتقليل المخاطر. فالتركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الاخرى ينعكس سلبا على مصادر الدخل الاقتصادي.

أشارت بعض الدراسات إلى أن أهم وسيلة إلى الاستفادة من التنوع القطاعي من الإستثمار الأجنبي المباشر هو من خلال الآثار الخارجية لإنتشار التقنية العالية نتيجة عدة اسباب، الأول أن التكنولوجيا الأجنبية غالباً لا تكون متوفرة محلياً. وثانياً إستخدام التكنولوجيا الجديدة يرتبط بدرجة عالية من المخاطر، فوجود الشركات الأجنبية وإستخدامها لهذه التكنولوجيا يزيل هذه المخاطر. ثالثاً: الشركات الأجنبية بطبيعتها لها القدرة على الإنتاج الكبير وبالتالي خلق ووفورات الإنتاج الكبير وبالتالي يملكها تحطيم الاحتكار الداخلي وجعل السوق أكثر تنافسية وكفاءة.

مما لا شك فيه ان جذب الاستثمارات نحو العراق يتطلب ادارة ومتابعة دقيقة واجهزة حكومية تخلق فرص الاستثمارات في جميع القطاعات وتسهل الصعوبات وتزرع الثقة مما يسمح على المدى الطويل من نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة نحو الدولة المضيفة. ويبرز من بين مجموعة العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي اهمية الاستقرار كون ان عدم توفره في البيئة الاستثمارية يدفع الكثير من المستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات للتفكير جديا في تغير مكان تواجدهم والهروب برؤوس اموالهم نحو مناطق

---

[1] احمد سامي وشويع المعموري، ومحمد حسناوي (٢٠١١): البيئة الاستثمارية في العراق: عقد استثمار مطار النجف أنموذجا، **مجلة رسالة الحقوق**، العدد (١)، ص ١١٦.

[2] **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مصدر سابق، ص ٦٧.

اكثر استقرارا. فالاستقرار السياسي والاقتصادي يسهم في زيادة أجتذاب الاستثمارات الاجنبية اما اقتصاديات الدول المغلقة والتي تمارس الحمائية الجمركية وتسن القوانين الطاردة للاستثمار فهي دول تفتقر للاستقرار ولا يمكن ان تخلق مناخ استثماري مميز[1].

يمكن تلخيص اهم العناصر الاستقرار ضمن مجموعات تشكل المناخ الاستثماري في البلد المضيف وهي كالاتي :

١.٤.١. **مجموعة العناصر الاقتصادية** : تلعب مجموعة العناصر الاقتصادية والمتمثلة في حجم السوق الداخلي الى جانب توفر البنية التحتية ونوعية النسيج الصناعي ومدى تطور القطاع المالي دورا كبير في التأثير على قرارات المستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات في الدخول . وهناك عناصر أخرى ذات طابع اقتصادي مكوّنة لهذا المناخ مثل: تواجد العمالة والكفاءات وتكلفة العمل وأهمّية البحث والتطوير.

١.٤.٢. **مجموعة العناصر السياسية والاجتماعية :** يعد الاستقرار السياسي من ابرز العناصر والاكثر تأثيرا على حركة رؤوس الاموال ولذلك نجد مجموعة من المؤسسات الدولية تصدر مجموعة من المؤشرات الدولية لمسح وتحليل المخاطر السياسية واعطاء نظرة شاملة للمستثمرين حول المناطق الجغرافية التي تشكل خطر على المشاريع الاستثمارية خاصة في ضل عالم يشهد الكثير من الثورات. ويعد الفساد الاداري من اهم العناصر الطاردة للاستثمارات الاجنبية[2].

١.٤.٣. **مجموعة العناصر القانونية** :يتكوّن المناخ القانونيّ من مجموع القواعد القانونية التي ينصّ عليها قانون الاستثمار في الدولة المضيفة وفي القانون الدولي فيما يتعلّق بالاتفاقيات الثنائية للاستثمار والتي لها تأثير كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي. ومن بين اهم هذه القواعد، نظام حماية المستثمرين الاجانب، حماية الملكية الفكرية، ونظام الجمارك والتشريع الضريبيّ، نزع الملكية والضمانات في تأمين الاستثمار ضدّ المخاطر غير التجارية وتسوية النزاعات المتعلّقة بالاستثمار. وقد تكون القوانين محفزات او قيود حقيقية طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

٢. التنويع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٤

٢.١. اهمية التنوع القطاعي

ان التنوع القطاعي يعد في الوقت الحالي ضرورة لابد منها في ظل الحاجة الى تنوع الموارد الاقتصادية بعيداً عن النفط وبخاصة ان هذا القطاع اثبت انه غير قادر على تأسيس روابط امامية وخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية او توظيف فرص عمل

[1] Anne 0. Krueger (1993): Free Trade Agreements as Protectionist Devices : Rules of Origin, NBER **WORKING PAPER SERIES**, No. 4352, Massachusetts, USA, p. 23.

[2], Mohsin Habib, and Leon Zurawicki: (2002): "Corruption and foreign direct investment." **Journal of international business studies**, vol. 33, issue 2, p٣٠١.

تتناسب مع مساهمته في الناتج الوطني. لذا فأن هذا التنوع للاقتصاد يعتبر مدخلاً فاعلاً لتعميق الفرص المتاحة امام الاستثمارات المحلية والاجنبية مع تزايد فرص القطاعات الاخرى من صناعية وزراعية والخدمات السياحية باعتبارها الركائز الاساسية لتوسيع الفرص المتاحة.

يعرف البعض التنوع الاقتصادي بانه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل بينما يرى آخرون بانها عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج الاجمالي، ويعرف بشكل عام على انه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد (النفط) والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية وهو ما سيؤدي الى بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في اكثر من قطاع انتاجي[١].

وتتطلب عملية تنويع القطاعات الانتاجية في الاقتصادات الريعية وضع خطط وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنوع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستمرة وتقليص حجم المخاطر المرتبطة عن الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد[٢]. ويؤدي التنوع الاقتصادي الى مجموعة من الاثار التي من ابرزها[٣]:

٢.١.١. يؤدي التنوع الاقتصادي الى تقليل المخاطر التي يتعرض اليها الهيكل الانتاجي نتيجة الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة.

٢.١.٢. الاعتماد على الصادرات النفطية يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً بالعملة الاجنبية وبالتالي يقود الى ارتفاع اسعار السلع المحلية، مما يؤدي الى انخفاض قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية.

٢.١.٣. التنوع في القطاعات الاقتصادية يؤدي الى تقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الناتج عن الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلاً من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة.

٢.١.٤. يساهم التنوع الاقتصادي الى حدٍ كبير في استيعاب رأس المال البشري وزيادة انتاجيته على العكس من قطاع الاستخراج النفطي الذي لا يوظف الا قدر محدود من العمالة الماهرة.

٢.١.٥. يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي.

٢.١.٦. يساهم التنوع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية.

---

[١] د. مايح شبيب الشمري وأحمد عبدالرزاق عبدالرضا (٢٠١٦): ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط، العدد (٢٤)، ص ٤.

[٢] مهدي الحافظ (٢٠٠٧): تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القكطاع الخاص في العراقن بحث مقدم الى ندوة بعنوان "**دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات العربية**"، معهد التقدم والسياسات وإتحاد رجال الاعمال العراقيين، لبنان، ص ٢.

[٣] د. مايح شبيب الشمري واحمد عبدالرزاق عبدالرضا، ص ٤-٦.

٢.٢. الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣– ٢٠١٤ :

هنالك الكثير من العوامل التي تحدد حجم الاستثمار الاجنبي الداخل والخارج من اي اقتصاد والتي تتأثر بمجموعة مختلفة من العوامل والتي يتباين تأثيرها اعتماداً على نوع القطاع الاستثماري اذي تتوجه نحوه. ومن تلك العوامل مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة اتي تفرض على المشروعات وتكاليف التي بمكن ان يتحملها المستثمر لاستحصال الرخصة وتسجيل مشروعه واجراءات التأسيس ومدى توفر البنية التحتية الاساسية، هذا بالاضافة الى مجموعة العوامل المرتبطة بالمؤشرات الكلية للاقتصاد المعني مثل معدل النمو والتضخم الاقتصادي واسعار الفائدة واستقرار سعر الصرف وانظمة العمل ودور النقابات في تحريك القوى العاملة.

بالرغم من الاطار القانوني الموحد الذي يحكم جميع الاستثمارات المحلية والاجنبية والمتمثل بقانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، الا ان هذا القانون اتاح المجال في عدد من فقراته الى المفاضلة في سبل توظيف تلك الاستثمارات وتوجيها بالشكل المطلوب من خلال منح المستثمر امتيازات اضافية في قطاعات معينة كإن تكون استثمارات في قطاعات البنى التحتية والارتكازية او فيها شراكة للاستثمار الاجنبي المباشر مع القطاع المحلي أو التي تتوجه بشكل اساس الى القطاع الصناعي او الزاعي او الخدمي والتي توظف ايدي عاملة محلية كبيرة او تتميز بمستوى تكنولوجي عالي.

وبالرغم من الدور الذي عمله قانون الاستثمار في توفير البيئة الاكثر ملائمة له، الا ان مجموعة كبيرة من المحددات كان لها الاثر في تقييده والتي يمكن تشخيصها في[١]:

٢.٢.١. ضعف في إجراءات بعض الدوائر الحكومية وعدم الاستجابة السريعة من قبلهم لتزويدنا بالأراضي المتاحة مما أدى إلى عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ودقيقة لقطع الأراضي الشاغرة في المحافظات لعرضها كفرص استثمارية.

٢.٢.٢. ضعف النظام المالي والمصرفي فيما يتعلق بإقراض المستثمرين وانعكاسه على تشجيع الاستثمار .

٢.٢.٣. قلة التخصيصات في الموازنة الاستثمارية لغرض إنشاء البنى التحتية التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية .

٢.٢.٤. عدم ملائمة التصميم الأساس في بعض المحافظات مع متطلبات البناء الحديث، كما إن التغيير من جنس إلى أخر يحتاج إلى فترة طويلة لمصادقة الجهات ذات العلاقة.

ويوضح الجدول (١) تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمة هذا التدفق المالي إلى الناتج المحلي الجمالي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٤).

[١] الهيئة الوطنية للاستثمار(٢٠١٦): **المشاريع المنجزة والمستمرة والمتوقفة الممنوحة إجازات استثمارية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات ٢٠٠٨ لغاية ٢٠١٦/٨/١**، تقرير داخلي، ص ١٢.

الجدول رقم (١)

تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة نحو العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٤.

السنوات	حجم التدفق المالي للاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو%	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٣	٥.٠٠٠.٠٠٠	-	-
٢٠٠٤	٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٠٠	٠.٠٩
٢٠٠٥	٥١٥.٣٠٠.٠٠٠	٧١.٧	٠.١
٢٠٠٦	٣٨٣.٠٠٠.٠٠٠	-٢٥.٧	٠.٠٧
٢٠٠٧	٩٧١.٨٠٠.٠٠٠	١٥٣.٧	٠.١
٢٠٠٨	١.٨٥٥.٧٠٠.٠٠٠	٩٠.٩	٠.١
٢٠٠٩	١.٥٩٨.٣٠٠.٠٠٠	-١٣.٩	٠.١٣
٢٠١٠	١.٣٩٦.٢٠٠.٠٠٠	-١٢.٦	٠.٠٩
٢٠١١	٢.٠٨٢.٠٠٠.٠٠٠	٤٩.١	٠.١١
٢٠١٢	٣.٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٦٣.٣	٠.١٦
٢٠١٣	٥.١٣١.٢٠٠.٠٠٠	٥٠.٩	٠.٢٢
٢٠١٤	٤.٧٨١.٨٠٠.٠٠٠	-٦.٨	٠.٢١

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٤.

عرفت اسعار البترول ارتفاعا ملحوظ ابتداء من الثلث الاخير لسنة ٢٠٠٩ كما تحسن الوضع الأمني والسياسي في العراق بعد اجراء الانتخابات الرئاسية وبدء العمل الفعلي لهيئة الاستثمار الوطنية وهيئات المحافظات والتي تمكنت من استقطاب استثمارات اجنبية مباشرة بعد إن كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام (٢٠٠٣) بمقدار (٢٠) مليون دولار، أصبحت في عام(٢٠٠٤) بمقدار (٣٠٠) مليون دولار أمريكي وذلك بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم وإنهاء العقوبات الاقتصادية، ليرتفع بعد ذلك إلى (٥١٥) مليون دولار عام (٢٠٠٥) أي بمعدل نمو(٧١.٧٪) عن العام السابق ثم انخفض في العام اللاحق ليسجل معدل نمو سالب بلغ (٢٥.٧٪) والذي يمكن تبريره بالتدهور في الوضع الامني خلال تلك الفترة، وفي عام (٢٠٠٧) ارتفعت تدفقات هذا الاستثمار لتكون(٩٧١) مليون دولار وبمعدل نمو(١٥٣.٧٪) عن العام السابق.

شهدت تدفقات الاستثمارات الاجنبية نحو العراق لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ انخفضاً ملحوظاً لتسجل قيمة (١.٥٩٨) و(١.٣٩٦) مليار دولار، وبالتالي فإن الاستثمارات الاجنبية المباشرة عرفت انكماشا معتبرا بالنظر إلى تداعيات الأزمة العالمية بالرغم من ان كون التخلف الجزئي للجهاز المصرفي العراقي يعد ملاذا لرؤوس الاموال الفارة من الازمات المالية ليستعيد الاستثمار الاجنبي المباشر زخمه الايجابي من جديد في الاعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ ليسجل ٤٩.١٪ و٦٣.٣٪ و٥٠.٩٪ على التوالي. ثم انخفضت هذه الاستثمارات بمعدل نمو سالب (٦.٨٪) للعام (٢٠١٤) والذي يمكن ارجاعه كذلك الى تردي الأوضاع الامنية والحرب ضد المجاميع الإرهابية في العديد من المحافظات العراقية.

المصدر: موقع البنك المركزي العراقي، http://www.cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=382

٢.٣. التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى العراق

أن من شأن جذب الاستثمارات الاجنبية الى قطاعات محددة في العراق ان يؤدي الى توفير مصدر متجدد وبشروط جيده للحصول على الموارد المالية او رؤوس الاموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية اذ يعاني العراق من معضلات مالية واقتصادية تعود الى تركة الحروب والحصار الدولي والفساد المالي والاداري وتنامت هذه العوامل خلال السنوات القليلة الماضية[١].

تضهر احصائات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن التوزيع القطاعي للمشروعات الاستثمارية الاجنبية المباشرة حسب التكلفة الاستثمارية الواردة إلى العراق للمدة (٢٠١١ – ٢٠١٥) قد تركزت تلك الاستثمارات في قطاع العقار بمقدار (٤.٨٩٦.٣) مليار دولار، والفنادق والسياحة بمقدار (١.٢١٨.٧) مليار دولار وقطاع المعادن(٦٨٩.٢) مليون دولار الذي يضم الاستثمار في مجال النفط الخام، ثم تليها حصة الخدمات المالية بمقدار (٤٩٤.٤) مليون دولار[٢]، وبعدها تنحدر تكلفة الاستثمارات للقطاعات الأخرى من هذه الاستثمارات حسب ما يمكن ملاحظتها من خلال الجدول رقم (٢).

[١] كريم عبيس حسان العزاوي (٢٠١٦): دور الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣، **مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية**، المجلد (١٨)، العدد (٣) لعام ٢٠١٦، ص ١٨٣.

[٢] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(٢٠١٦)، مصدر سابق، ص ١٤٣.

الجدول رقم (٢)

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى العراق حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار)

القطاع	تكلفة الاستثمارات
العقارات	٤٨٩٦.٧
الفنادق والسياحة	١٢١٨.٧
المعادن	٤٩٤.٤
الخدمات المالية	٣٣٣.٦
الاتصالات	٣٢٦.٨
السيارات	٢١٢.١
التخزين	١٩٣.٥
بناء ومواد البناء	١٧٨.٧
وسائل النقل	١١٠.١
الورق والطباعة والتغليف	٦٣.٦
مركبات اخرى غير السيارات	٦٠.٦
الغذاء والتبغ	٥٧.١
الآلات الصناعية والمعدات والأدوات	٤٥.٧
الفضاء	٣٥.٢
الفضاء والدفاع	٢٣.٤
المنسوجات	١٨.٠
الكترونيات	١٦.٢
حاسبات الآلية ومعدات	١٣.٦
خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	١١.٦
الرعاية الصحية	٩.٦
منتجات استهلاكية	٧.١

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية" لعام (٢٠١٦) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص ١٤٣.

على الرغم مما يفترضه المنطق الاقتصادي بوجود اثر متبادل بين الضرائب والاستثمار، الا ان البعض يتوقع ان لا يكون لتشريعات الضرائب التي تضمنها قانون الاستثمار مهما كانت شدتها او اغرائها اثر على الاستثمارات الاجنبية وبخاصة بسبب الكثير

من المتغيرات الفاعلة مثل عدم استباب الحالة الامنية وتردي البنية التحتية وارتفاع تكاليف الانتاج بصورة عامة وسيادة الفساد الاداري وهو ما يتيح السبيل للتخلص من آثار الضرائب[١].

الا ان هذا لا ينعكس في الواقع القطاعي للاستثمارات التي شهدت تركيزاً نحو قطاع النفط، تمثل في الجولات الاربعة المتتالية من تراخيص عقود الخدمة النفطية على مدى ثلاث سنوات شملت (١٨) من الحقول النفطية والغازية والرقع الجغرافية تم اعلانها واحالتها والعمل بها من قبل الشركات الاجنبية العالمية المتعاقدة على عجالة مبالغ بها وبفترات زمنية متقاربة جدا فيما بينها وكما ياتي:

الجولة الاولى: (٤) حقول نفطية قديمة ومنتجة وقعت عقودها بداية العام ٢٠١٠

الجولة الثانية: (٧) حقول ستة منها نفطية والسابع غازي وقعت عقودها بداية ٢٠١٠

الجولة الثالثة: (٣) حقول غازية وقعت عقودها بين حزيران وتشرين ثاني ٢٠١١

الجولة الرابعة: (٤) رقع حغرافية ثلاثة منها نفطية والرابعة غازية ايلت في أيار ٢٠١٢

ويؤخذ على هذه الجولات انها لم تربط بشكل واقعي مستحقات الشركات المقاولة بسعر بيع الوزارة للنفط المستخرج في بلد مثل العراق يعاني من سوء الادارة المالية للدولة باعتماد موازنتها المالية السنوية على العائدات النفطية بنسبة عالية جداً عندما تنخفض الاسعار الى مستوى حرج لاتكفي فيه العائدات لتسديد هذه المستحقات[٢].

تشير النظرية الاقتصادية الى وجود علاقة طردية بين متغيري الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في البلدان المضيفة لتلك الاستثمارات، الا انه في العراق تظهر دراسة كمية عدم تأثر القطاع الصناعي في العراق بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة الى البلد وكانت العلاقة عكسية، ويعتقد ان السبب يعود الى ان الاستثمارات الاجنبية لم تركز على تنمية القطاع الصناعي وأنما ركزّت على تنمية القطاعات التي تجعل البلد يعتمد بالأساس على استيراد السلع الصناعية من الخارج، الامر الذي يسبب بانخفاض تنافسية السلع المصنعة داخلياً[٣].

وبالتالي يمكن الجزم بفشل السياسات المتبعة من طرف السلطات العامة في لتحقق التنويع في الصادرات وفي مصادر الدخل ومن هنا تبرز اهمية التنويع القطاعي للاستثمارات الاجنبية في العراق والترويج للفرص الاستثمارية خارج قطاع المحروقات مع تقديم تحفيزات استثنائية للقطاعات الاخرى وتوجيه دعوات كبرى للمؤسسات العالمية للاستثمار في قطاعات تهدف الى تغطية احتياجات القطاعات الصناعية والزراعية المحلية ومن ثم بهدف التصدير.

---

[١] د. خليل اسماعيل ابراهيم (٢٠٠٩): آثار الضرائب على الاستثمار في العراق، **مجلة دراسات اقتصادية**، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٢، لعام ٢٠٠٩، ص ٧٣.

[٢] د. احسان ابراهيم العطار (٢٠١٦): **ملاحظات حول جولات التراخيص البترولية وعقود الخدمة**، ورقة بحثية مقدمة الى ورشة عقود الخدمة المقامة في المعهد النفطي، بغداد –نيسان ٢٠١٦، ص ٣.

[٣] كريم عبيس حسان العزاوي، مصدر سابق، ص ص ١٩٠–١٩١.

٣. الاجراءات المعتمدة للسياسة الاستثمارية

٣.١. العلاقة بين الاستراتيجية الاستثمارية للعراق وتخطيط الموازنة العامة للدولة

إن الحديث عن ايجاد تناسق بين اهداف الاستراتجية الاستثمارية وتخطيط الموازنة العامة للدولة التي يتم عكسها في الخطة الخمسية الاولى للاعوام ٢٠١٠-٢٠١٤ (التي لم يتنتهي) والخطة الخمسية الثانية للاعوام ٢٠١٣-٢٠١٧ وهو ما يعني بالدرجة الأساس التعامل الجاد في تخطيط الإنفاق العام والإيرادات العامة بين الامكانيات المحلية للبلد وسبل تسخير الاستثمارات الخاصة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية للاقتصاد.

فعندما يتم الحديث عن النمو المتسارع أو تحقيق معدل مرغوب منه يعني هذا النظر بجدية إلى كمية الإيرادات العامة المتحققة وما هي المصادر الأساسية المكون منها. ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتجو نحو البلدان التي تقطع شوط معين في التنمية الاقتصادية ويأتي لكي يقطف ثمار التنمية منطمقا في ذلك من ىهدفو المتمثل بأن لايقل عائد الاستثمار عن ٢٠ ٪ وهذا ما حصل فعلاً في الاستثمارات الاجنبية في دول جنوب شرق اسيا في نهاية الالفية الثانية، ولذا سوف لن تتوجه الاستثمارات الاجنبية المباشرة للعراق قبل ان تتخذ التنمية الاقتصادية مسارها الصحيح وان يقطع العراق شوطا فيها[١].

لكن الحقيقة التي يجب أن لا تغيب عن مخيلة المهمتين بهذا الشأن إن مفهوم السياسة المالية والممارسات التقليدية لها قد تعرضت إلى تغيرات سياسية منذ الثمانينيات من القرن الماضي خاصة بعدما تعرضت بعض الاقتصادات إلى ظاهرة الركود التضخمي الذي كانت تأثيراته كبيرة على اقتصاديات الدول الصناعية ابتداءً.

وبغية وضع خطة تنموية فاعلة تتماشى مع احتياجات الاقتصاد وبالتالي تنعكس على الاستراتيجية التنموية، لابد لها ان تراعي وضع برامج استثمارية لاستغلال المزايا المتاحة من أجل تنويع الهيكل الاقتصادي لضمان تنمية مستقرة على المدى البعيد والتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على النفط وذلك من خلال[٢]:

٣.١.١. ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار معدلات نمو إلانتاج القومي ولكن المسالة الأهم في هذا الجانب هو التركيز على هيكل معدلات النمو وليس المعدل نفسه لان مقدار السلع المنتجة خلال الفترات الزمنية المعينة المحددة ليس هو العامل الحاسم وإنما نوع هذه السلع وكيفية توزيعها.

٣.١.٢. إن قضية التوزيع وهي المسالة الأهم لا تحصل عن طريق التنمية فقد تحدث التنمية ويبقى التفاوت قائماً. بل قد تزداد الفجوة بين ما يحصل عليه الأغنياء وما يحصل عليه الفقراء، حيث أن المسالة الأساسية في حل قضية التوزيع تتمحور حول

---

[١] د. بلاسم جميل خلف (٢٠١١): واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد ٦، العدد ١٥، ص ص ١٠-١١.

[٢] عبدالله بندر (٢٠٠٩): **العلاقة بين الاستراتيجية الاستثمارية للعراق وتخطيط الموازنة العامة للدولة**، منشور على موقع الهيئة الوطنية للاستثمار، ص٤ www.investpromo.gov.iq

الأبعاد السياسية والاجتماعية كما أن الأدوات التقليدية الاقتصادية التي يمكن اعتمادها في سياسة إعادة التوزيع (الضريبة والإنفاق العام) تصبح ذات فاعلية ضعيفة إذا ما علمنا تخلف الجهاز الضريبي وضعف التخطيط الرشيد للإنفاق العام.

٣.١.٣. إن مجرد زيادة الدخل القومي إذا تم النظر إليها على أنها مجرد زيادة رقمية مجردة تصبح مسالة غير ذات معنى خصوصاً إذا ما علمنا بان هذه الزيادة قد تحدث بشكل مفاجئ نتيجة زيادة أسعار الموارد الطبيعية (النفط والمعادن الأخرى).. دون أحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الإيرادات.

٣.١.٤. أن يوظف الاستثمار الاجنبيي والمحلي في جهد حثيث لخدمة أهداف الخطة التنموية.

٣.١.٥. أن تعمل السلطات السلطات العامة على المستوى المركزي بالتنسيق مع السلطات المحلية قصد تحديد الاولويات فيما يتعلق بالاستثمارات الواجب القيام بها في مجالات تهيئة الهياكل القاعدية وتحديدها الاجراءات لتحفيز المستثمرين على انجاز الهياكل القاعدية بأسعار عادلة[1].

٣.١.٦. وضع الحكومة لاطار عمل شامل لإصلاح الادارات العامة بما يخدم تطوير الاستثمار بجميع المستويات الادارية في ظل الالتزام بالشفافية ومعايير الحكم الرشيد.

لقد ارتكزت جهود التنوع الاقتصادي في بعض الدول على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية واضحة، وبخاصة في الصناعات كثيفة الاستخدام للنفط مثل صناعة البتروكيمياويات أو الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، أو استغلال ميزة موقعها الجغرافي كوسيلة للتنوع الاقتصادي. وفي العراق يرى البعض ان من الممكن الاعتماد على مزيج من السياستين معاً من خلال تحديد الإستراتيجية على أساس المصادر النفطية والفرص الاستثمارية في الداخل واستغلال الفوائض المالية المتحققة في القطاع النفطي[2].

٣.٢. تقييم المناخ الاستثماري في العراق

بالرغم من التحسن الذي شهده المناخ الاستثماري في العراق خلال الفترة الماضية، الا ان هنالك مجموعة من المعوقات وعناصرها المتضمنة لها التي تؤدي الى عزوف المستثمر الأجنبي أو المحلي عن استثمار نشاطاته وخبراته وأمواله في العراق، ولأجل الوقوف على التفاصيل الدقيقة المؤثرة على واقع الاستثمار في البلد بشكل عام وطبيعة العوامل المشجعة أو المعوقة للنشاط الاستثماري فيه، والتي من ابرز تلك المعوقات[3]:

---

[1] OECD (2006) : **The Policy Framework for Investment, Policy brief**, p 7. www.oecd.org/investment/briberyininternationalbusiness/anti−briberyconvention

[2] أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي(٢٠١٠): سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية، **مجلة الخليج العربي**، المجلد (٣٨) العدد (١−٢)، ص ١٠٨.

[3] د. أثير أنور شريف ود. أحمد حسين بتال ووسام حسين علي: تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق: دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد (٤٧)،آذار ٢٠١٦، ص ١٠٢−١٠٣.

٣.٢.١. العوامل الامنية: والتي تشير الى مدى كفاءة أجهزة الأمن في توفير الحماية من المخاطر المؤثرة على حياته وأفراد عائلته وأماله، ومستوى نزاهة وموضوعية وحيادية أجهزة الأمن ذاتها وكذلك مستوى نزاهة وكفاءة الجهاز القضائي العراقي والوعي الأمني للأفراد المتعامل معهم.

٣.٢.٢. العوامل الادارية والتنظيمية: والتي تتعلق بخصائص الإدارة العامة ذات العلاقة ومواصفات الجهاز الإداري العامة ذات العلاقة بمفاهيم الشفافية والمساءلة والمشاركة والحكم الصالح والنزاهة والموضوعية ومدى توفر الكفاءات المتخصصة في المجالات ذات العلاقة باهتمامات المستثمر.

٣.٢.٣. العوامل الاقتصادية: من غموض سياسة أو فلسفة التنمية الاقتصادية المعتمدة الآن في العراق وطبيعتها واتجاهها وأولوياتها ومن ضمنها سياسات إعادة اعمار العراق وطبيعة المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بها وضعف البني التحتية أو الارتكازية المتوفرة ومد ومستو تطورها والاهتمام بها وصيانتها. كذلك تراجع الثقة المتوفرة في قوة الاقتصاد العراقي واستقلاليته واستقراره وقدرته على التكيف نتيجة لهشاشة السياسات الائتمانية والمصرفية ومستوى التسهيلات المقدمة للمستثمر.

٣.٢.٤. العوامل والمشاكل القانونية: من غياب الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالتفاصيل الدقيقة التي تحكم النشاطات والإجراءات الرسمية والقانونية المتعلقة باليات سير عمليات الاستثمار وضوابطه، وتداخل وتقاطع صلاحيات وسلطات الجهات الرسمية التي على المستثمر التعامل معها، من حكومة مركزية ومحلية أو بعض الوزارات والهيئات..الخ.

وعلى الاستراتيجية الوطنية للاستثمار ان تعتمد على مجموعة من الاهداف المحددة في[١]:

- **تقييم دور والمنافع من الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الاستثمار المحلي في العراق.**
- **تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره في العراق، تحديد موقعه بالمقارنة مع الدول المجاورة والدول المنافسة.**
- **دراسة احتياجات المستثمرين المحتملين، وتحديد طرق تلبية العراق لهذه الاحتياجات.**
- **وضع رؤية واضحة لمستوى وطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي التي يتوجب على العراق إتباعها لجذب وتهيئة أهداف وغايات الإنجازات الوطنية التي تتسم بالشفافية وسهولة القياس والوضوح وعدم الضبابية; تكون جميعها بهدف جذب الاستثمار وضمان إدامته وتكراره.**
- **صياغة المبادرات الرامية إلى تحقيق رؤية الاستثمار العراقي وأهداف التنمية الوطنية. تقييم دور والمنافع من الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الاستثمار المحلي في العراق.**
- **تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره في العراق، تحديد موقعه بالمقارنة مع الدول المجاورة والدول المنافسة.**
- **دراسة احتياجات المستثمرين المحتملين، وتحديد طرق تلبية العراق لهذه الاحتياجات.**

[١] د. أيسر ياسين (٢٠١٠): **أسترتيجية ترويج الاستثمار في العراق**، الهيئة الوطنية للاستثمار، www.investpromo.gov.iq

- **وضع رؤية واضحة لمستوى وطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي التي يتوجب على العراق إتباعها لجذب وتهيئة أهداف وغايات الإنجازات الوطنية التي تتسم بالشفافية وسهولة القياس والوضوح وعدم الضبابية; تكون جميعها بهدف جذب الاستثمار وضمان إدامته وتكراره.**
- **صياغة المبادرات الرامية إلى تحقيق رؤية الاستثمار العراقي وأهداف التنمية الوطنية.**

من الاثار التي ترتبت على الواقع الذي يعيشه الاقتصاد العراقي[١]:

١. **إن الاعتماد شبه الكامل على واردات القطاع النفطي، سيزيد من مشكلة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي بسبب زيادة حجم الواردات من جميع انواع السلع كنتيجة لاختلال الهيكل الانتاجي، وفقدان اهم ادوات الاستقرار الاقتصادي مثل الضرائب، مما يعني وبكل وضوح ان الاقتصاد العراقي سيبقى عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية، وبالتالي عدم استقرار مستويات الانفاق العام وخصوصا الاستثماري.**
٢. **سيساعد الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي ومشاريع البتروكيماويات كخطوة اولى على بناء مشاريع استراتيجية تنموية طويلة الامد تهدف الى تعظيم التشابكات الصناعية بين عناصر الانتاج ومخرجاتها.**
٣. **سيعمل تطور القطاع الخاص المحلي والاجنبي المشروط على التوسع في نشاطات انتاجية جديدة تساهم في استيعاب عدد كبير من العمالة الوطنية والمهارات العاطلة عن العمل، وحتى التخلص من حالات التضخم الوظيفي في بعض الفروع الانتاجية في القطاع العام، وبالتالي تحقيق احد اهم اهداف الاصلاح الاقتصادي لتوفير الشروط المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار من اجل تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المنتج فضلاً عن استيعاب الزيادة في اعداد المنظمين الى سوق العمل.**

ولمعالجة هذه الاشكالات، على السياسة الاستثمارية ان تهدف الى البدء بعملية تنويع لهيكل الإنتاج من خلال خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على القطاع النفطي مما يؤدي الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى توفر فرص عمل أكثر إنتاجية للعمالة الوطنية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[٢]. لا تعكس كفاءة هذا الإنفاق في ظل تعدد أهدافه لتوظيفها في الحصول على الاستقرار الاقتصادي وإصلاح البنى التحتية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إن أفضل حجم للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي هو الذي يضمن استغلال وتشغيل الموارد لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مقبولة.

---

[١] رؤية مستقبلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق، **صحيفة المستقبل العراقي**، العدد رقم ٨٧٢ في ٢٠١٤/١٢/٢٥، http://almustakbalpaper.net/old/news.php?id=11264

[٢] احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي (٢٠١٠)، مصدر سابق، ص ١٠٨.

فالضعف الذي تعاني منه الإدارات العامة في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية (بما فيها العراق) يرجع في أغلب الأحيان إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع، لان انخفاض رواتب الموظفين في القطاع الإداري يدفعهم الموظفين إلى ممارسة الفساد بمختلف أشكاله حتى يرفعوا من دخلهم الشهري، كما إن انخفاض كفاءتهم المهنية وضعفهم يعود بشكل كبير إلى اعتمادهم على أساليب أداريه تقليدية، نتيجة لانعدام الدورات التدريبية في اغلب المراكز الإدارية، وحتى ان وجدت فلا تكون فعالة بالشكل المطلوب، فان زيادة الأنفاق على هذا القطاع يمكن أن يؤثر إيجابا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وتتطلب عملية تنويع الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي وضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي وتوجيهها نحو القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية واضحة، وبصفة خاصة في الصناعات كثيفة الاستخدام للنفط أو مشتقاتها وتلك التي تتطلب طاقة حرارية عالية مثل الصناعات البتروكيمياوية او تصنيع المعادن.

٣.٣. المناطق الاستثمارية:

يمتاز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي من الدرجة الاولى بوجود موارد مالية مهمة تعود عليه من تصدير النفط الخام بعوامل خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج المحلي الدخلي وخارج حلقة الاقتصاد المحلي، وان استمرار فشل العراق في تكييف التحولات الهيكلية باتجاهها الصحيح سيجعله يستمر في اعتماده بشكل شبه شامل على ما يجنيه من تصدير موارده الاولية. وهذا التشوه في الهياكل الانتاجية اعاق نمو الاستثمار المنتج ويتطلب تغييراً جذرياً وحقيقياً للسلوكيات في المجتمع.

ان العنصر المفتاحي لدوام نمو القطاع المحلي هو قدرة الاقتصاد على خلق ادخاره الخاص وتطوره التقني، فالخطر الناجم عن الريع يتمثل في كون جوهر النمو ينتج فقط عن تحويل رأس المال المالي الى رأس مال مادي، مع انتاج محلي يتوقف بقاؤه على استمرار قيام الدولة بفرض رسوم جمركية مرتفعة لحمايته من المنافسة الأجنبية، فالاقتصاد البترولي عاجز عن الإنتاج بكيفية مستقلة نظراً لتبعيته للواردات الاجنبية وللمتغيرات الخارجية التي لا يتحكم فيها[2].

من الضروري خروج العراق من هيكلية احادية الجانب التي عمقت من علامات "المرض الهولندي" الذي كثرت دراسته والذي يعنى به ذلك البلد المصدر لمورد طبيعي تتدفق عليه عائدات كبيرة بالنقد الاجنبي وهو ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الاخرى، وهو ما يترتب عليه اضعاف قدرة القطاعات الإنتاجية على المنافسة[3]، والعمل على الحد من اخطار التجارة الخارجية وذلك من خلال تنوع في هيكل الانتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق اقتصاد اكثر تنافسية وفتح

---

[1] سعاد سالكي (٢٠١١): **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة بعض دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ص ١٣٣.

[2] ناجي بن حسين (٢٠٠٧): **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة منتوري، الجزائر، ص ٧٣.

[3] محمد عز العرب (٢٠١٠): **الدولة الريعية، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، من اصدارات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية، القاهرة، العدد (٦٥) السنة السادسة، ص ١٥

المجال امام اندماج فعال ومتكافئ في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على النفط، وهو الامر الذي يصعب تحقيقة على مستوى العراق ككل ومن الاجدر اختيار مناطق محددة للانطلاق منها وتحديد توجهات تلك المناطق للمستثمر وما لديه من امكانات استثمارية ضمن محددات وامتيازات تقدم له لتوجيه نشاطه.

جدول رقم(٣)

اجمالي تكوين رأس المال حسب الانشطة الاقتصادية

بالاسعار الثابتة ٢٠٠٧=١٠٠

مليون دينار

الانشطة الاقتصادية	2012	2013	2014	نسبة التغيير	الاهمية النسبية
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	1,307,364	728,751	476,806	-35	1.2
التعدين والمقالع	2,816,603	2,920,238	4,488,927	54	10.9
الصناعة التحويلية	980,881	1,951,638	1,104,627	-43	3.3
الكهرباء والماء	10,933,823	9,572,745	4,019,157	-58	8.8
البناء والتشييد	770,570	1,641,237	399,868	-76	1.4
النقل والاتصالات والتخزين	6,343,966	4,072,627	4,475,002	10	12.2
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه	1,099,249	2,234,062	1,564,994	-30	4.6
البنوك والتأمين	127,966	139,142	86,898	-38	0.2
ملكية دور السكن	2,210,037	2,601,916	3,767,413	45	10.5
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	8,443,466	24,422,737	27,415,616	12	51.4
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	35,033,925	50,285,093	44,031,896	-12	100

المصدر: وزراة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء (٢٠١٦): التقدىرات الفعلىة لإجمالي تكوىن رأس المال الثابت في العراق لسنة ٢٠١٤، بغداد، ص ٧ وص١١

يشير الجدول رقم (٣) الى تراجع إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام ٢٠١٤ إلى (٤٤٠٣٢) مليار دينار مقارنة بعام ٢٠١٣ والتي بلغ بها اجمالي تكوين رأس المال الثابت فيها (٥٠٢٨٥) مليار دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (١٢٪) واستمرار هيمنة نشاط التعدين والمقالع والذي يشكل النفط الخام المكون الاساس لها، بل وازدات أهميتها في تكوين رأس المال ليزداد مقداره الى (4,488,927) مليون دينار لترتفع مساهمته في اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى (١٠.٩٪) في عام ٢٠١٤ بعد ان كان اجمالي

تكوين رأس المال لنشاط التعدين يبلغ (2,920,238) وبمساهمة في اجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة (٥.٨٪) في عام ٢٠١٣.

تشير العديد من الدراسات الى اهمية استهداف المستثمرين من خلال المنطقة والصناعة، فبدلاً من استهداف الاستثمار من جميع ارجاء البلدان وبمختلف اشكالها، على استراتيجية السياسة الاستثمارية ان تطبق طرق مختلفة لتقليص مجالات جهودها من خلال اختيار والتركيز على اقاليم وقطاعات محددة. والقطاعات التي تحتل اغلب الاهتمام هي قطاعات الصناعات التقليدية مثل صناعات الملابس والاقمشة والصناعات شبه المصنعة[١].

نصت المادة (٩/سابعاً) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ على اقامة مناطق استثمارية آمنة بموافقة مجلس الوزراء"[٢] ويبدو ان غاية المشرع العراقي من ذكر مصطلح "المناطق الامنة" الوارد ذكره ضمن القانون هو العمل قدر الامكان على تجاوز المعوقات الامنية التي رافقت مرحلة تشريع القانون والظروف التي يمر بها العراق. بدات الهيئة الوطنية للاستثمار خطة عمل لاعداد "ستراتيجية انشاء المناطق الاستثمارية في العراق" على ان تاخذ هذه الاستراتيجية بنظر الاعتبار – وفق جدول زمني – انشاء (المناطق الاستثمارية) في العراق وتهيئة الاطر القانونية والاجرائية التي تسهل تنفيذ هذه المناطق على ارض الواقع.

وان من شأن اقامة المناطق الاستثمارية في العراق تأتي من[٣]:

- **تمثل انطلاقة حقيقية لعمل الشركات الاجنبية في العراق بسبب المخاوف الامنية التي تقف عائقاً دون مباشرة الكثير منها حتى الآن.**
- **توفر امكانية اكبر لمراقبة التزام الشركات العاملة فيها بكل الضوابط التي تفرضها القوانين العراقية.**
- **خلق تجمعات اقتصادية جديدة تتمتع ببنية تحتية متطورة مستقلة الى حد كبير عن البنى التحتية الموجودة حالياً في المدن.**
- **تقلل الاجراءات البيروقراطية والروتين ومفاصل الفساد الاداري.**

لقد أخذت الهيئة الوطنية بوضع إستراتيجية جديدة للمناطق الاستثمارية بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية والتي ستستند إلى مجموعة من الأسس وهي[٤]:

- **إعطاء الأولوية للمناطق الاستثمارية المرتكزة على السوق المحلية والتي تمنح مجموعة من الحوافز المبنية على جودة البنية التحتية والأمن وتبسيط الإجراءات الإدارية بدلاً من الحوافز الضريبية والجمركية.**
- **استعمالها لإشكال ابسط للشراكات بين القطاع العام والخاص كنموذج (بناء– تشغيل– نقل).**

ترخيص لمشاركة القطاع الخاص في إدارة المناطق وذلك من خلال وجوده في الهيكل الإداري والمؤسسي ومجالس إدارة تلك المناطق.

---

[1] UNICTAD (2013): The World Of Investment Promotion At A Glance, A Survey of Investment Promotion Practices, **ASIT Advisory Studies**, No. 17, Geneva, p 26.

[٢] **قانون الاستثمار العراقي ١٣ لسنة ٢٠٠٦** على موقع الهيئة الوطنية للاستثمار www.investpromo.gov.iq

[٣] باسم عبد الهادي حسن: المناطق الاستثمارية قرءة في بعض تجارب التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية مع إشارة الى العراق، **مجلة دراسات اقتصادية**، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٢، ٢٠٠٩، ص١٥٠.

[٤] منظمة التنمية والتعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٠): "**ورشة عمل حول الإستراتيجية العراقية للمناطق الاقتصادية**"، أُقيمت بباريس في ٢٥-٢٠١٠/١١/٢٦، ص ٢، موجودة على موقع المنظمة في شبكة المعلومات الدولية (www.oecd.org/).

لإنشاء مثل هذه المناطق سيكون أمام الهيئة الوطنية للاستثمار الاختيار بين ثلاث سيناريوهات أولها قيام الهيئة بتحديد الأماكن لإنشاء تلك المناطق بالاعتماد على دراسات جدوى تفصيلية وتأسيس البنية التحتية الملائمة من كهرباء وطرق والنقل والمستودعات وباقي خدمات الاتصال، والخيار الثاني هو قيام القطاع لخاص بإنشاء المناطق الاقتصادية على أساس (إنشاء– إدارة– نقل)، والخيار الثالث إنشاء تلك المناطق بالاستناد إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص[١].

٣.٤. رسم الاستراتيجية الملائمة للاستثمار: إن الاتجاهات الأخيرة التي اعتمدها العراق نحو فتح اقتصاده نحو العالم الخارجي أدى الى تحرير أنظمة التجارة والاستثمار وإدخاله الى الاقتصاد المعولم حيث تسعى اغلب الدول ومنها العراق في تعزيز جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين الأجانب في اجواء تنافسية تتطلب تقديم مزايا اكثر لجذب الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تعطي القيمة المضافة الاكبر.

وبالرغم من شروع في تحسين بيئة الاعمال ولكنها تبقى جد سيئة وكل المؤشرات تؤكد ذلك. وواحدة من ابرز النقاط التي تحد من قدرته على تقديم بيئة افضل هو تحديد قطاعات الصناعات المستهدفة على المديين القصير والمتوسط واستهداف الموقع أو المواقع الجغرافية الرئيسية لهذه الصناعات أي تحديد بوضوح "من " الذي يتم التركيز عليه في الأنشطة الترويجية وأين تتم هذه الأنشطة الترويجية ويتبقى تحديد "كيف " سيتم ذلك لتنفيذ هذا الاستهداف المركز لا بد من تغيير أو تعديل برنامج العمل. وهذه التغييرات ينبغي أن تكون نظامية وشاملة لجميع مناحي أنشطة الهيئة الوطنية للاستثمار وينبغي تحديداً[٢]:

- **تعديل التركيز الترويجي لإستراتيجية الهيئة الوطنية للاستثمار**
- **تقييم الشراكات التي تدخل بها الهيئة.**
- **والحصيلة النهائية تتمخض عنها وثيقة الإستراتيجية التي ترسم خطة العمل للسنوات المقبلة على أساس التركيز الاستراتيجي التي ترسم خطة العمل للسنوات المقبلة على أساس التركيز الاستراتيجي وتتطور في ضوء التغييرات والتعديلات المختلفة.**

ويظهر الجدول رقم (٤) بعض الاجراءات المحددة التي وضعتها دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[٣] بينت اهم المقومات الاساسية لتشجيع الاستثمار والتي جعلت واحدة من محاورها السياسة الصناعية التي يعتمدها البلد والتي تعتمد على الحوافز المالية

---

[1] INIC (2010): "**Economic Free Zones EFZ in Iraq and implementation possibilities**, **NIC vision**", Dr. Sami Al-Araji, Nov.2010, p10.

[٢] د. أيسر ياسين فهد (٢٠١١): واقع مناخ الأعمال في العراق ضمن إطار عمل إستراتيجية تطوير مناخ الأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بحث مقدم المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية بتاريخ ٢٥-٢٠١١/٥/٢٦ تحت عنوان "**التخطيط الاقتصادي والإداري– رؤى مستقبلية في الاستثمار وإعادة الأعمار في العراق**"، ص ٢٧.

[3] Dirk Willem te Velde(2002) : **Government policies for inward foreign direct investment in developing countries: implications for human capital formation and income inequality**, OECD development centre, Working Paper No. 193. P21-22.

والضريبية التي تمنحها للمشاريع وضرورة ان تكون متناسبة مع اولويات الاستراتيجية الاستثمارية وبما يتفق مع احتياجات الاقتصاد المحلي ومن خلال تحديد سقوف محددة لتلك الحوافز تختلف مع اختلاف المناطق التنموية في البلد.

هذا بالاضافة الى تركيز الدراسة على اهمية انشاء مناطق ريادية تكون عبارة عن تجمعات للمشاريع تتمتع بامتيازات خاصة وبعلاقات مترابطة وتتوفر لها خدمات وبنية تحتية متقدمة مع خدمات مختبرية وجامعية متقدمة لتوظيف التكنولوجيا الحديثة.

الجدول (٤)

السياسات والعوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر

اهم السياسات العامة لزيادة جاذبية الدولة المضيفة		
السياسات الصناعية	**السياسات الكلية**	**سياسات اخرى**
– الحوافز المالية والضريبية – تسهيل الاجراءات الادارية المتعلقة بالملكية. – تطوير مناطق ريادية للتصنيع والتصدير يتم فيها تشجيع البحث العلمي واستخدام التكنولوجيا. – تطوير المناطق الصناعية.	– توفير قوة عاملة ماهرة . – اداء اقتصادي كلي مستقر. – توفير فرص الخصخصة. – تطوير السوق المالية – نظام تجاري حر. – التحكم في الديون الخارجية. – تطوير سياسة سوق العمل. – تعزيز البنية التحتية وسياسة التجارية. – تطبيق سياسة المنافسة.	– النفاذ الى اسواق كبيرة وتطوير وسائل النقل. – سياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي – تفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية. – توفير الموارد الطبيعية. – محاربة الفساد والنزاعات المسلحة

Source : Dirk Willem te Velde(2002) : **Government policies for inward foreign direct investment in developing countries: implications for human capital formation and income inequality**, OECD development centre, Working Paper No. 193. P18.

وتشير الدراسة اليات وتقنيات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر تمر عملية الترويج للاستثمارات الاجنبية لدولة ما بأربعة مراحل اساسية متناسقة وتخدم بعضها البعض وهي كالاتي[1]:

٣.٤.١. رصد اراء المستثمرين الاجانب سواء كانت ايجابية او سلبية: من خلال الترويج يمكن التعريف بالفرص الاستثمارية في أوساط المستثمرين وتوضيح طرق الاستفادة من جميع أشكال الدعم والتسهيلات والاستماع الى انتقاداتهم ومخاوفهم من خلال اقامة ورش لدراسة الآراء.

٣.٤.٢. بناء الانطباع العام والصورة الاولية حول الدولة والترويج لها كموقع مميز ومضيف للاستثمار: وذلك من خلال ابراز الموقع المميز والتأكيد على الدعم والتشجيع والتسهيلات اللامحدودة المقدمة من طرف الدولة المضيفة.

[1] Dirk Willem te Velde(2002), op.cit, pp24-26.

٣.٤.٣. استهداف المستثمرين وتوليد الاستثمار: ويرتكز الاستهداف على دقة الرسالة التسويقية للقطر وامكانياته لتلبية متطلبات المستثمرين الاجانب وملائمة المناخ الاستثماري لبعض الشركات الكبرى وتوفره على اليد العاملة مؤهلة.

٣.٤.٤. خدمة المستثمر: تعتبر الخدمات الجيدة والمستمرة التي تقدمها الحكومة والوكالات المسؤولة على تطوير العلاقة بين المستثمر والدولة المضيفة من بين اهم عناصر النجاح لبعث روح الثقة المستقبلية وبناء انطباع إجابي لدي المستثمرين الاجانب وتقديم كافة الخدمات من قاعدة بيانات ومواقع تسهل التواصل المستمر والمثمر.

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

ان ارتباط اقتصاديات بعض الدول ومنها العراق بمورد واحد وهو النفط والمتميز بتقلبات اسعاره في الاسواق العالمية، يجعل من هذه الدول تعيش على فوهة بركان وخطر مستمر ينعكس سلبا على استقرار اقتصاد هذه الدول ويشكل تهديد حقيقي يتطلب الاسراع في انتهاج سياسات جديدة تعتمد على التوسيع في القاعدة الانتاجية والتوجه نحو الاستثمار الخارجي في حالة وجود فوائض مالية واستغلال صناديق الثروات السيادية او استغلال القطاعات الزراعية والصناعية البديلة لتنويع المداخيل وتشجيع السياحة البينية وبهدف خلق تنويع اقتصادي يخدم ويصب في الناتج المحلى الاجمالي.ان سياسة تنويع مصادر الدخل يتطلب تدخل الدولة واتباع سياسة كنزية لدفع دولاب الاقتصاد كمرحلة اولية ترمى الى انعاش الاقتصاد المنهك بالسياسات السابقة والخروج من الاختلالات الهيكلية الموروثة من تجارب التسيير الفاشلة السابقة والعمل على رفع فاعلية وكفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكل هذا يتطلب توفر الارادة لدى السلطات المحلية التي تعمل على استغلال كافة الموارد المتنوعة ،الطبيعية والبشرية بهدف انشاء اقتصاد متنوع يعتمد على اقتصاد السوق وله قاعدة إنتاجية، مالية وخدمية متكاملة، تسهم في التنويع من مصادر الدخل والتخلص من خطر الاعتماد الكلى على المحروقات.

ان حل مشاكل القطاع النفطي العراقي وتنميته وبناءه بناءاً عصرياً هو المفتاح والمدخل الطبيعي لعملية النهوض الاقتصادي فالقطاع النفطي لازال القطاع القيادي في الاقتصاد العراقي وسيبقى كذلك حتى اشعاراً اخر، الا ان العقود النفطية التي وقعتها وزارة النفط العراقية جعلت المورد الاساس للخزينة العامة معرضاً لخطر استنزافه، وهو ما اثر في اجمالي المناخ الاستثماري في العراق.

كما بينت الدراسة ان للتنويع في اشكال القطاعات الاقتصادية اثر كبير في توفير مناخ استثماري يكون اكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي في العراق وان غياب الاستراتيجية الترويجية للاستثمار وكذلك غياب الاسترتيجية الاستثمارية المتكاملة كان لها اثر كبير في توجيه الاستثمارات القليلة التي جازفت في دخول الاقتصاد العراقي نحو قطاعات ليس لها اثر يذكر في تكوين رأس المال الحقيقي وبعيداً عن القطاع الصناعي نحو قطاعات خدمية.

ثانياً: التوصيات

١- تهيئة الظروف والمناخ الاستثماري المناسب بكل مكوناته للاستثمار في القطاعات المختلفة بموجب خطة استثمارية مدروسة تحدد الاولويات الانسب لتسريع عملية التنمية في العراق.

٢- ان افضل الفرص الاستثمارية التي يمكن الاستثمار فيها هو المجموعة الصناعية ويمكن تعزيز دورها بالتنمية الشاملة من خلال انتشارها في محافظات العراق المختلفة ولمساهمتها في توظيف الايدي العاملة.

٣- اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للفرص الاستثمارية المتاحة بشكل كامل وتوفير جميع البيانات المطلوبة عنها وجعل الهيئة الوطنية أو هيئة المحافظة هي مركز لجميع المعلومات المتعلقة بها.

٣- اقامة مناطق اقتصادية (مناطق استثمارية آمنة) لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاعات عالية التقانة والصناعية المتقدمة التي يحتاجها البلد وهو متخلف فيها زمنياً وفنياً وان تكون مصدر لتأسيس روابط أمامية وخلفية مع باقي القطاعات والصناعات المحلية.

٤- تفعيل دور المصارف المتخصصة مهمتها في تنشيط الاقتصاد المحلي وبخاصة إرجاع المصرف الصناعي إلى مهمته السابقة في اسناد القطاع الصناعي الخاص وايجاد آلية لتقديمه قروض ميسرة وإعادة النظر في الديون التي في ذمة الصناعيين سابقاًوالغير قابلة للتحصيل أصلاً، وإعادة جدولة هذه الديون أو زيادة فترات استردادها أو إلغاء الممكن منها.

المراجع

المراجع العربية:

١. بوجمعة، بلال، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة الماجستير، جامعة تلمسان، ٢٠٠٧.

٢. عباس، علي(٢٠٠٧): **إدارة الأعمال الدولية- الاطار العام**، الأردن، دار الحامد، الاردن.

٣. حسن، باسم عبدالهادي (٢٠٠٩): **العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبي في اطار وضع العراق ضمن المؤشرات الدولية**، بحث مقدم الى مؤتمر هيئة استثمار بغداد الأول.

٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠١٦): **مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٦**، ، الكويت.

٥. المعموري، احمد سامي وشويع، وحسناوي، محمد (٢٠١١): البيئة الاستثمارية في العراق: عقد استثمار مطار النجف أنموذجا، **مجلة رسالة الحقوق**، العدد (١).

٦. . الشمري، مايح شبيب وعبدالرضا، أحمد عبدالرزاق (٢٠١٦): ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط، العدد (٢٤).

٧. مهدي الحافظ (٢٠٠٧): تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراقن بحث مقدم الى ندوة بعنوان "**دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات العربية**"، معهد التقدم والسياسات وإتحاد رجال الاعمال العراقيين، لبنان.

٨. الهيئة الوطنية للاستثمار(٢٠١٦): **المشاريع المنجزة والمستمرة والمتوقفة الممنوحة إجازات استثمارية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات ٢٠٠٨ لغاية ٢٠١٦/٨/١**، تقرير داخلي.

٩. العزاوي، كريم عبيس حسان (٢٠١٦): دور الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣، **مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية**، المجلد (١٨)، العدد (٣) لعام ٢٠١٦.

١٠. ابراهيم، د. خليل اسماعيل (٢٠٠٩): آثار الضرائب على الاستثمار في العراق، **مجلة دراسات اقتصادية**، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٢، لعام ٢٠٠٩.

١١. العطار، د. احسان ابراهيم (٢٠١٦): **ملاحظات حول جولات التراخيص البترولية وعقود الخدمة**، ورقة بحثية مقدمة الى ورشة عقود الخدمة المقامة في المعهد النفطي، بغداد –نيسان ٢٠١٦.

١٢. خلف، د. بلاسم جميل (٢٠١١): واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد ٦، العدد ١٥.

١٣. عبدالله بندر (٢٠٠٩): **العلاقة بين الاستراتيجية الاستثمارية للعراق وتخطيط الموازنة العامة للدولة**، منشور على موقع الهيئة الوطنية للاستثمار، www.investpromo.gov.iq

١٤. الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب (٢٠١٠): سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية، **مجلة الخليج العربي**، المجلد (٣٨) العدد (١-٢)، ص ١٠٨.

١٥. شريف، د. أثير أنور وبتال د. أحمد حسين و علي، وسام حسين (٢٠١٦): تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق: دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد (٤٧)،آذار ٢٠١٦.

١٦. فهد، د. أيسر ياسين (٢٠١٠): **أستراتيجية ترويج الاستثمار في العراق**، الهيئة الوطنية للاستثمار، www.investpromo.gov.iq

١٧. رؤية مستقبلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق، **صحيفة المستقبل العراقي**، العدد رقم ٨٧٢ في ٢٠١٤/١٢/٢٥، http://almustakbalpaper.net/old/news.php?id=11264

١٨. سالكي، سعاد (٢٠١١): **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

١٩. حسين، ناجي بن (٢٠٠٧): **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة منتوري، الجزائر.

٢٠. عز العرب، محمد (٢٠١٠): **الدولة الريعية، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، من اصدارات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية، القاهرة، العدد (٦٥) السنة السادسة.

٢١. **قانون الاستثمار العراقي ١٣ لسنة ٢٠٠٦** على موقع الهيئة الوطنية للاستثمار www.investpromo.gov.iq

٢٢. حسن، باسم عبد الهادي (٢٠٠٩): المناطق الاستثمارية قرءة في بعض تجارب التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية مع إشارة الى العراق، **مجلة دراسات اقتصادية**، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٢، ٢٠٠٩.

٢٣. وزراة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء (٢٠١٦): **التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة ٢٠١٤**، بغداد.

٢٤. منظمة التنمية والتعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٠): "**ورشة عمل حول الإستراتيجية العراقية للمناطق الاقتصادية**"، أُقيمت بباريس في ٢٥-٢٠١٠/١١/٢٦، موجودة على موقع المنظمة في شبكة المعلومات الدولية (www.oecd.org/).

٢٥. فهد، د. أيسر ياسين (٢٠١١): واقع مناخ الأعمال في العراق ضمن إطار عمل إستراتيجية تطوير مناخ الأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بحث مقدم المؤتمر العلمي

الحـــادي عشـــر لكليـــة الإدارة والاقتصـــاد – الجامعـــة المستنصـــرية بتـــاريخ ٢٥-٢٦/٥/٢٠١١ تحـــت عنـــوان "التخطـــيط الاقتصـــادي والإداري- رؤى مســـتقبلية في الاســـتثمار وإعـــادة الأعمـــار في العراق".

المراجع باللغة الانجليزية

1. UNCTAD, (1998): World Investment Report 1998: Trends and Determinants؛ Geneva
2. Krueger Anne 0. (1993): Free Trade Agreements as Protectionist Devices : Rules of Origin, NBER WORKING PAPER SERIES, No. 4352, Massachusetts, USA.
3. Habib, Mohsin, and Leon Zurawicki: (2002): "Corruption and foreign direct investment." Journal of international business studies, vol. 33, issue 2.
4. OECD (2006) : The Policy Framework for Investment, Policy brief. www.oecd.org/investment/briberyininternationalbusiness/anti-briberyconvention
5. UNICTAD (2013): The World Of Investment Promotion At A Glance, A Survey of Investment Promotion Practices, ASIT Advisory Studies, No. 17, Geneva.
6. INIC (2010): "Economic Free Zones EFZ in Iraq and implementation possibilities, NIC vision", Dr. Sami Al-Araji, Nov.2010.
7. Dirk Willem te Velde (2002) : Government policies for inward foreign direct investment in developing countries: implications for human capital formation and income inequality, OECD development centre, Working Paper No. 193.